القوانين والنظم العرفية المكتوبة لدى مجتمع وادي مزاب

بالحاج ناصر
قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية (الجزائر)

يعتبر ما كتبه أهل منطقة مزاب في صحراء الجزائر من قوانين عرفيّة مصدرا فائق الأهميّة، ذلك أنّه يشكّل من وجهة نظر تاريخيّة أهمّ مصدر يؤرّخ بشكل وثيق للحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، كما تكشف هذه النصوص عن المستوى الثقافي لـ"النخبة" في المنطقة طوال القرون من الخامس عشر إلى التاسع عشر الميلاديّين.

لكن تبقى العديد من التساؤلات بحاجة إلى توضيح حول حرص المزابيين على كتابة قانونهم العرفي من جهة، ووجود "سيرة" (عادة) الحفاظ على الكثير من العادات -أو السيرات بالمصطلح المعروف محليا- بعدم كتابتها لأغراض مختلفة. بصيغة أخرى: هل كتب المزابيّون كلّ أعرافهم؟ متى كانوا يكتبون؟ ولماذا؟ ماذا لم يكتبوا؟ ولماذا؟ وغيرها من الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: مزاب – الأعراف – المجتمع – التدوين - التوثيق

The customary law texts written by the people of the Mzab region in the Algerian desert may well be viewed of vital importance, as they, historically, constitute the most important source chronicling closely the social, economic and political lives. These texts also reveal the cultural level of the "elite" in the region throughout the fifteenth and sixteenth centuries.

Many questions need, nonetheless, to be clarified concerning the Mozabites' preservation of their culture and traditions. While they are keen to write their customary law, the Mozabites do not exhibit the same readiness to preserve a whole range of other traditions and customs in writing; they preserve them only orally. This paper tries to address the preservation of the Mozabite patrimony along a number of questions, such as: Did the Mozabites write all their customs? When did they write their traditions? And why? What did they not write? And why? And a number of other questions.

Key Words : Mzab – Conventions – Society – Recording – Documentation

مقدمة

بالرغم مما ورثه أهل مزاب من التراث الإباضي من مخطوطات في غاية الأهمية عن العقيدة والفقه والتاريخ أساسا، حرصوا على توثيق قوانينهم التي كانت ذات صبغة عرفية محضة، والتي لقيت القبول لدى كل عشائر وأعراش كلّ بلدة أو قصر من قصور مزاب السبعة، وذلك بفضل مشاركة ممثلي كلّ العشائر في صياغة القوانين، ولكن أيضاً بفضل وزن هيئة العزابة، وهي الهيئة التي تتولى شؤون الدين والتعليم.

"بنو مزاب" أو "بنو مصعب" أو "بنو مصاب" حسب اختلاف ورودها في الكتابات العربية -ولو أنّ الأقرب إلى الصحّة هو "بنو مزاب"- هم السكان الأوائل الذين عمّروا منطقة وادي مزاب منذ ما قبل التاريخ، ومنهم أخذت المنطقة تسميتها، ينتمون إلى الفرع البربري الكبير

"زناتة"[1] على خلاف ما هو سائد وشائع لدى الكثيرين وحتى لدى بعض المزابيين أنفسهم، أن سكّان هذه المنطقة ينتمون إلى إثنيّة واحدة وأنهم هاجروا من تيهرت أو وارجلان بعد سقوط دولتهم.

ينحدر بنو مزاب في الغالب من قبيلة زناتة الأمازيغيّة، حيث حدثت عدّة هجرات من مناطق مختلفة من بلاد المغرب إلى وادي مزاب الذي كان آهلا بالسكان، وحدث ذلك خصوصاً خلال العصر الوسيط، عندما فضّلت القبائل الأمازيغيّة الإباضيّة الابتعاد عن مناطق الصراع في الشمال، والاحتماء بالصحراء، في منطقة أصبحت تمثّل إحدى المعاقل الأخيرة للإباضية في المغرب الأوسط (الجزائر). (Cherifi, 2003).

1. طبيعة القانون العرفي المكتوب لدى المزابيين

تُعرف القوانين العرفيّة المكتوبة بوادي مزاب باسم "الاتفاقات"، ذلك أنها عبارة عن محاضر الجلسات التي اتّفق فيها ممثلو هيئتي "العزّابة" وهي الهيئة التي تشرف على أمور الدين أساساً، و"العوامّ" وهم كبار العشائر، حيث يشكّلون على مستوى وادي مزاب مجلسا كنفدراليا، يعتبر السلطة التشريعيّة والقضائيّة العليا في المنطقة. وعلى مستوى كلّ مدينة من مدن الوادي يوجد مجلس متكوّن من ممثّليّ كلّ من عزّابة وعوامّ المدينة، يمثّلون الهيئة التشريعيّة والقضائيّة، وعلى العوامّ تقع مسؤوليّة تنفيذ الأحكام.

مع وجود بعض الاختلافات بين قوانين المدن تبعاً لخصوصيّات كلّ واحدة منها، لكن التشريعات التي تصدر عن السلطة المحلّيّة لكلّ مدينة لم تكن تختلف جذريّا عن تلك التي تصدر عن الهيئة العليا للمنطقة.

وحسب ما كان يرد في نهاية أغلب نصوص الاتفاقات فإنّها كانت تُدوّن من طرف كاتب المجلس في سجلاّت خاصّة تعرف باسم "موانع الأمة"، أو "موانع العامة"، كما كانت تعرف أيضا باسم "التفتار" أو الدفتر مثلما ورد في نصّ قانون مليكة مثلا (آت مليشت) (الملحق 1). أمّا موانع العامّة فهي الأمور التي يمنع على العامّة الوقوع فيها أو ارتكابها، وكذلك العقوبات التي تسقط على الذي يتعدّى تلك الحدود التي رسمها المتّفقون.

بعد وقوع الاتّفاق بين العزّابة والعوامّ -وبدون اتّفاقهما لا يمكن أن يكون هنالك قانون للعامة- يتمّ الإعلان على ما اتُّفق عليه في المسجد، ويُقرأ على الناس ويُفسَّر فقرة تلو أخرى بالمزابيّة أو الأمازيغيّة المحليّة أساساً حتى يفهموا بنوده ويكونوا على بيّنة بما احتوى عليه من مخالفات وعقوبات وأحكام وغير ذلك، وكان هذا بمثابة الجريدة الرسميّة في العصر الحالي، فبهذا الإعلان تسقط كلّ ذريعة على الجاهل بالقانون.

بعد ذلك يتمّ الاحتفاظ بسجلاّت الاتّفاقات في المسجد، (Masqueray, 1878, p.VII) وفي ذلك دلالة على أنّ المسجد هو المرجعيّة الأولى في البلد، وتكون السجلاّت تحت إشراف العزّابة وتحت المسؤوليّة المباشرة لوكيل المسجد.

لكن للأسف لا يعرف اليوم إن كانت قد بقيت لدى وكلاء المساجد الأولى -أو الأساسية- في مدن مزاب نسخ من تلك السجلاّت ويبقى التساؤل مطروحاً حول مآلها خاصّة مع وجود

---

[1]- عمّرت فروع هذه القبيلة المناطق الشمالية للصحراء خصوصا، وكان بعضهم بدوا أو نصف بدو، بينما البعض الآخر حضرا. وقد أسس هؤلاء عددا من الحواضر في مناطق جرداء مثل: واد سوف، واد ريغ، ورقلة، وغيرها.

انقطاعات زمنيّة كبيرة بين اتّفاق وآخر؟ إنّ احتمال وجودها في وادي مزاب وليس خارجه يبقى قائما رغم تأكيد العديد من المستجوَبين في الموضوع والعارفين بالقضية عدم توفّر وثائق أخرى للاتّفاقات غير تلك المعروفة اليوم.

2. النظم والقوانين العرفيّة غير المكتوبة

تدلّ كتابة نصوص الاتّفاقات وتدوينها في سجلاّت خاصّة تحفظ في المسجد، على حرص كبير من طرف الهيئات المشرفة على المجتمع بوادي مزاب على تدوين القوانين وحفظها، حيث نجد في نهاية كلّ وثيقة اسم كاتبها عند الاجتماع، ثم اسم الذي أعاد كتابتها ونقلها من نسختها الأولى، وذلك بهدف الحفاظ على هذه النصوص القديمة من الضياع، وكذا استرجاع أو تذكّر اتّفاق مندثر قد تكون أحد بنوده سارية المفعول آنذاك.

وإلى جانب هذه القوانين المكتوبة فإنّ المزابيّين لم يكونوا يكتبون كلّ شيء، وبالتحديد ما تعلّق بسيرهم[2]، والمفهوم الاصطلاحي للسير هنا هو ما ذكره أحد شيوخ مزاب المعاصرين والعارفين بها: "لغويا (...) من سار يسير بمعنى سلك طريقا (...) ويمكن استخدامها جمع مؤنث سالم (سيرات) وهو اللفظ المتداول في ربوعنا. (...) وبما أن الكلمة بمقتضى صيغتها تعني خطة السلوك أو طريقة التوجه اختيرت على مستوى الفكر الإباضي لتدلّ على التصرف المرضيّ لتعبر عن وجهة نظرهم في تجسيد مسار المذهب، وتبلورت الكلمة على مرور الزمان لتصبح ذات دلالة على المنهجية المفضلة للمسلك الاجتماعي واكتسبت الكلمة شكلا من التراضي على نوعية السلوك المعتمد عرفيّا في تنظيم المجتمع وتكريس المفاهيم المختارة لأخلاقية التصرف" (صدقي، 2003: 3).

من المعروف اليوم لدى المزابيّين أن سِيَر أو نُظم الهيئات بمختلف مستوياتها لم تُكتب في أغلبها، وذلك لسببين أساسيّين، أوّلهما أنّ من يريد معرفة سِير الأوائل يتوجّب عليه أن ينخرط في الهيئة ويتعلم نظمها، ولو أنّه قد توجد كراريس فيها بعض المعلومات تكون عند المسؤول الأوّل عن الهيئة ويتمّ توارثه جيلا عن جيل مثل كرّاس نخيل الأوقاف، كرّاس تِنُبَوِينْ، كرّاس لَوُمْنَى (الأمناء) وغيره" (الحاج سعيد، 2020).

وعليه فإنّ الممارسة هي السبيل الوحيد للحفاظ على السِّير أو النظم التي لم يكتبها المزابيّون، وبالتالي فإنّ ترك ممارسة السير هو الذي يؤدي إلى نسيانها، وعن هذا جاء في نصّ سير حلقة عزّابة غرداية مايلي: "ما لا يُكرّر يُنسى، وما لا يُراجع يتلاشى".

لكن من جهة أخرى، فإنّ عدم الكتابة يترك المجال مفتوحا لاحتمال التعديل، وحول هذه النقطة وقع الكثير من النقاش لدى مشائخ المزابيّين في ما يمكن تعديله من نظم الحلقة، وعنها يقول الشيخ صدقي: "إلا أنّ عدم تدوينها بشكل التزامي شامل متّفق عليه بين القرى المتجاورة في ميزاب ووارجلان أحدث فيها نوعا من الضبابيّة في تحديد ما يعتبر من الثوابت الأصيلة التي لا محيد عنها، وما هو منها عرفيّ محليّ يمكن تبديله أو التخلي عنه أو تطويره حسب الظروف. وليتهم فعلوا على الأقل في الأساسيّات لتفادي الانزلاق في المعايير المرجعيّة لما يعرض من مواقف" (صدقي، 2003: 4).

---

[2]- لتفاصيل أوفر عن مصطلح "السير" يمكن العودة إلى معجم مصطلحات الإباضية (2008، ج1: 520).

أما التفسير الثاني لعدم كتابة المزابيين لنظم هيئاتهم فهو المحافظة على "سِرّية" النظم، لأن كتابتها يعتبر بمثابة كشف لأسرارها وتيسير معرفة نظم المجتمع المزابي للغير، وهذا التخوف ناشئ عن ترسبات التجارب التاريخية الأليمة التي توالت على الإباضية في المغرب الإسلامي، والإحراج الذي كانوا يلقونه باستمرار بسبب انتمائهم المذهبي كما سيأتي بيانه لاحقا. ولعلّ ما حدث بين عزابة غرداية والمستشرق الفرنسي إميل ماسكراي (Emile Masqueray) خير مثال على تحفّظ المزابيين، ولو أن هذا الأخير فرنسيّ وهو مبعوث من طرف إدارة الاحتلال، حيث رفض عزّابة كلّ من غرداية وبن يسقن منحه نسخاً منها.

كما تحدّث ماسكراي عن نسخ سجلّات الاتّفاقات التي تمكّن من الحصول عليها بعد جهد كبير، وذلك سنة 1878، أي قبل السيطرة الفرنسية المباشرة على المنطقة- حين قدم إلى وادي مزاب في إطار المهمّة الأركيولوجية والأنثروجغرافية التي كلّف بها من طرف وزارة التعليم العمومي (instruction publique) بباريس. وفي مقدّمة تحقيقه للمخطوط الإباضي "سير أبو زكرياء" قال عن سكان وادي مزاب وعن نظمه ما يلي: "المزابيّون هم الناس الأكثر سرّيّة في العالم، كلّ ماضيهم وحاضرهم محتوى في مخطوطاتهم القديمة وفي سجلات قوانينهم الموجودة بين أيدي رجال دينهم العزّابة" (Masqueray, 1878).

مثلما ذُكِر أعلاه فإنّه من العوامل التي شكّلت لدى المزابيين على مرّ الزمن شعور واجب التحفّظ اتجاه الآخر غير الإباضي، وهو وصمة "الخارجيّة" التي يصرّ غيرهم وصفهم بها بسبب انتمائهم إلى المذهب الإباضي، سواء جهلا منهم، أو وفاء لخلافات القرون الهجرية الأولى، أو لتحقيق غرض آنيّ خفيّ، وغالبا ما يكون لتبرير التهجّم على المزابيّين في حال الخلافات معهم، وليست آخر الأحداث الأليمة التي وقعت ضدّ المزابيّين فيما بين 2013 و2015 ببعيدة!

بالنسبة للفترة الحديثة تكفي العودة إلى بعض ما كتبه الرحالة العياشي عند حلوله لدى إباضيّة وارجلان لأخذ فكرة عن نظرة الغير للإباضيّين، أمّا ما كان يتعرّض له المزابيّون في المدن الكبرى في نفس الفترة فالوثائق تشهد على العديد من صور الاحتقار، وذلك بالرغم من المكانة الاقتصادية الكبيرة التي كان المزابيّون يتمتّعون بها، لاسيّما في عاصمة الإيالة (الشويهد، 2006). من أمثلة العلماء الذين صبوا نقمتهم على المزابيين بسبب مذهبهم الشيخ بلقاسم الحدّاد الرحموني بقسنطينة[3]، فبعد أن ذكر كثرة عدد بني مزاب وقوّة تجارتهم، يفصح عن كرهه لهم -بسبب الاختلاف المذهبي- ويصدر عليهم حكما جزافيّا، كان سائدا آنذاك مثلما تمّ تبيينه سابقا، حيث يحطّ من شأنهم بقوله:

"بني مزاب قوات بسلعات الخومّس عرّات الأمّات" (Cour, 1919 : 229)

والخومّس يقصد بها أتباع المذهب الخامس عند ما يعرف بأهل السنة، رغم أنّه أوّل المذاهب ظهورا كما هو معروف تاريخيّا، وأمثلة هذا السبّ كثيرة، طالما عانى منها بنو مزاب ولا يزالون!

وقد ذكر توماس شاو في القرن الثامن عشر أنّ بني مزاب "نظرا لكونهم على المذهب الإباضي فإنّهم كانوا يُمنعون من دخول المساجد" (Shaw, 1830,328)! وفي الواقع كان بنو

[3]- نشأ بقسنطينة وتربى بها على يد زوج أمه بعد وفاة أبيه الذي علمه الحدادة، وكان منكمشا على نفسه بعد فقد بصره، لذلك امتاز شعره بشدة الانتقاد. قصيدته تعود إلى سنة 1217هـ/ 1802م. (قشي، 1998).

مزاب يُمنعون من ارتياد المساجد بشكل غير مباشر، وعانوا من المضايقات التي يتعرّضون لها بسبب بعض الاختلافات الفقهيّة بين مذهبهم وغيره من المذاهب في الصلاة، وقد علّق على ذلك سيمون بفايفر في بداية القرن التاسع عشر بقوله: "والعرب والأتراك يستخفّون بهم ولا يعترفون بإسلامهم" (بفايفر، 1974:130).

ومن أمثلة ما كان يلقاه المزابيّون من قهر أينما تنقّلوا، أنّ أحدهم قام قضاة البلاد الوهرانية بتحريم زوجته عليه وحرمانه منها بسبب كونه على المذهب الإباضي، وكان هؤلاء القضاة قد استفتوا في أمره أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي (ت. 1156هـ/ 1743م) (علوي، 2011).

وعن قضيّة الصلاة في المساجد والمضايقات التي كان المزابيون يجدونها فقد راسل علماؤهم الحاكم الأوّل في الإيالة، وجاء فيها ما يلي: "من جماعة بني مزاب المحبّين للترك في سائر الأحقاب (...) أخصّ منهم الملك الهمام (...) السلطان الإمام علي داي[4] أعلى الله مرتبه فوق السلاطين (...) انظر أيها الأمير أنت وأهل خاصتك من كل كاتب ووزير وخازن وخفير وكل عالم نحرير من قضاة الحق وولاة الصدق، أنظروا بالبصير فيما جرى في (...)[5] مزاب، من عظيم الإفك والشتم والسباب، وانتصفوا للمظلوم من الظالم فإنّ الله جعلكم خلائف في الأرض لتصلحوا ما فسد (...) وأمّا ما قلتم على بني مزاب من ترك حضور الجُمَع والجماعات في المساجد ومظانّ الاستجابات (...) غير أنّهم قالوا إذا دخلنا المسجد للصلاة جعلوا يشتغلون بنا ويسمعوننا كلام الجفاة، فردّوا عنهم المشتغلين يكونوا مع الناس في بيوت الله مع الداخلين (...)".(م. م. ش. ع. س.، الخزانة العامة، رقم: 300).

وهنالك جانب آخر من القضايا التي لم تكن تكتب، وهي المتصلة بالعشائر النزيلة، حيث لا نعثر في نصوص الاتفاقات على أي نصّ يوثّق لأسماء العشائر التي تمّ إنزالها في عرش أو آخر، ولا يتوفّر سوى نصّ واحد –في حدود ما توصلنا إليه طيلة عدة سنوات من البحث- تناول قضية إنزال عناصر جديدة، ولكنه لم يذكر اسم أيّ منها، والنص عبارة عن اتفاق لجماعة غرداية جاء فيه أنّه تمّ إنزال عناصر جديدة في صفّي المدينة وهو مؤرّخ بسنة 1211هـ (1796م): "واتفقوا المذكورين [كذا] على من نزل عند أولاد عمي عيسى أو عند أولاد بسليمان"(م.خ.ع.)، حيث لا تظهر في هذا النص أسماء العشائر أو العائلات التي تمّ إنزالها ! وهو ربّما أمر مقصود من المتّفقين لغرض ما، ربّما لكي لا يُحتفظ به لمدّة طويلة، ويتحقّق إدماج العناصر النزيلة، ويُنسى مع مرور الزمن أنّها عناصر ليست أصيلة، وهكذا يتحقّق الغرض من إنزالها وإدماجها.

3. كتابة النظم العرفيّة خلال فترة الاحتلال الفرنسيّ وبعدها

لعلّ أهمّ ما طرأ من تغيير على وضع منطقة مزاب بعد الاحتلال الفرنسي عام 1882 هو زوال "مجلس وادي مزاب" الذي كان يشرّع لأهل المنطقة في مختلف شؤون الحياة، وكذلك الأمر لمجلس المدينة، حيث أصبح القايد الذي تعيّنه إدارة الاحتلال هو "رئيس الجماعة"، والتي تتكوّن من ضمّان (رؤساء) العشائر في كلّ مدينة، أو ما أصبح يعرف لاحقا بالمجلس البلديّ، وبذلك أُبعدت هيئة العزّابة من المشاركة المباشرة في الحياة العامّة (ناصر، 2015).

---

[4]- هو الداي علي شاويش حكم الإيالة في ما بين (1122 - 1130هـ/ 1710- 1717م).

[5]- الكلمة المحذوفة غير مفهومة.

أمّا القضاء الذي كان متركزا في شيخ الحلقة، فقد أصبح خلال عهد الاحتلال في "المحاكم الإباضيّة" التي أسّست خصيصا للمزابيّين نزولا عند طلبهم، والتي لا تزال سجلّاتها دفاتر ذات قيمة تاريخيّة قيمة عن فترة الاحتلال الفرنسي (Bendrissou,2016). ومن حينها فإنّ نصوص الأحكام التي يفصل فيها قضاة مدن مزاب السبعة، وكذلك مجلس الاستئناف المعروف بمجلس عمّي سعيد قد أصبحت تدوّن في سجلاّت خاصّة، وذلك بعدما كانت خلال العهد الحديث تدوّن في سجلّات المتخاصمين فقط، حيث لم تصلنا دفاتر خاصّة بالقضاة يدوّنون فيها نصوص الأحكام، "وقد كانت "الدفاتر الخاصّة" أو "الزمامات" وثائق هامّة جدّا لإثبات الحقوق المترتّبة عن المعاملات المختلفة من البيوع والوقف والقراض والهبات وغيرها ممّا يتمّ تدوينه فيها وبشهادة الشهود وخطّ الكاتب "شيخ العزّابة" أو الكاتب الذي جُوّزت كتابته من طرف العزّابة، فالتوثيق كان من بين الخصائص التي طبعت بها الحياة الاجتماعيّة آنذاك" (ناصر، 2018:275).

أمّا بعد استقلال الجزائر في جويلية 1962 وقيام الدولة الوطنيّة، فقد تواصل تراجع صلاحيّات الهيئات بمجتمع وادي مزاب، حيث اقتصرت أساساً على النواحي الاجتماعية مثل تحديد المهور والحد من التجاوزات في الأفراح والمآتم (انظر الملحق).

خاتمة

بالرغم مما عرف به أهل مزاب من توثيق لتاريخهم بدليل المكتبات الخاصّة الكثيرة التي تزخر بها منطقتهم، لا تزال الكثير من النظم حبيسة الذاكرة الشفوية. وأمام التطور الكبير الذي تشهده الحياة الاجتماعية في المنطقة تزداد حاجة الهيئات القائمة اليوم إلى تدوين العديد من السِّير التي يخشى أبناء مزاب زوالها، وعن هذا قال الشيخ صدقي في نهاية كتابه: "(...) ذلك بأنني اقتصرت على ما حضرته كشاهد عيان أو تلقيته عن الثقات من الوالد–رحمه الله- أو عن غيره ممن يروي هذه السير على أنها من التراث الذي لا يحق لنا التفريط فيه والله أعلم" (صدقي، 2003:106).

الملاحق

الملحق 1: صورة لقانون مليكة (آت مليشت).

قانون مليكة

المصدر:

Subdivision de Médéa- Cercle de Ghardaïa, Kanouns des villes du M'Zab, 27 Avril 1883.

الملحق 2: صورة لكتيب خاص بآخر التعديلات المتعلقة بالأعراس بمدينة غرداية.

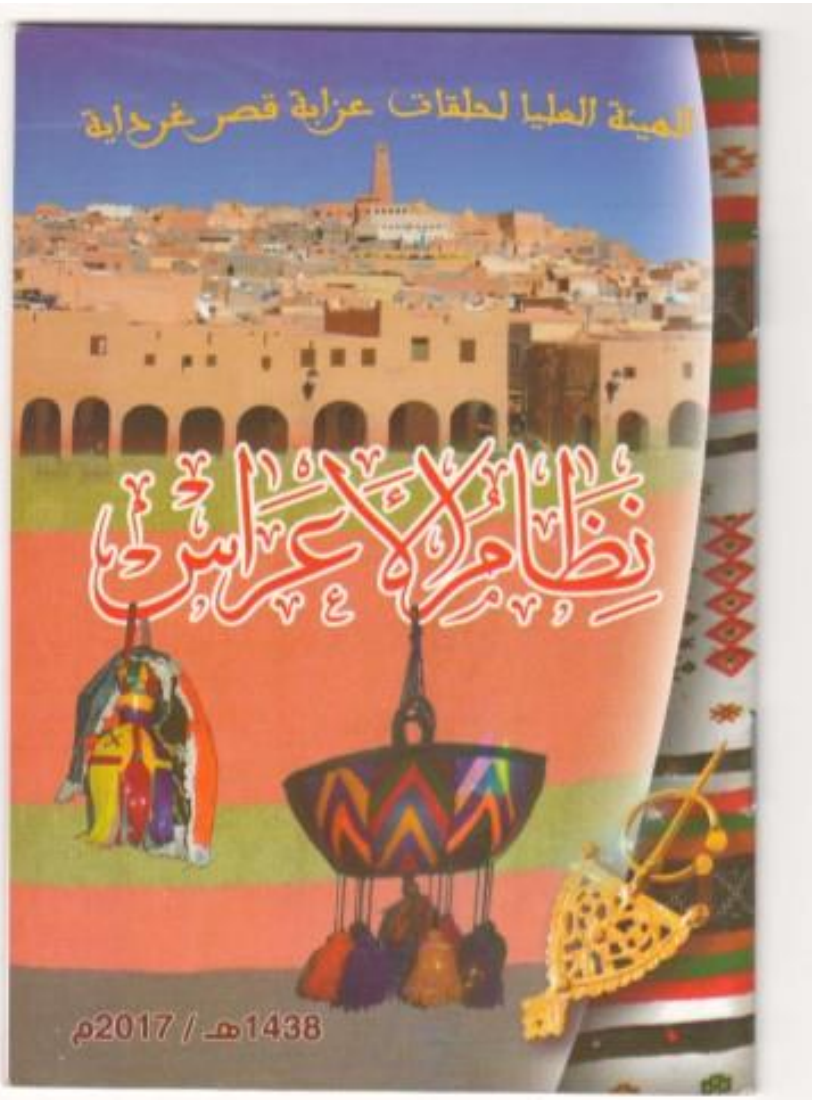
العينة العليا لحلقات عزابة قصر غرداية
نظام الأعراش
1438هـ / 2017م

المصادر والمراجع

بفايفر سيمون (1974)، *مذكرات أو لمحة تاريخيّة عن الجزائر*، تق. وتع. أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

الحاج سعيد محمد، رئيس جمعية أبي اسحاق اطفيش للتراث، مراسلة شخصية بتاريخ: 2020/2/8.

الشويهد عبد الله بن محمد (2006)، *قانون أسواق مدينة الجزائر*، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، لبنان.

علوي حسن حافظي، (2011)، مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب، *هيسبيريس تمودا*، العدد XLVI، ص ص 9- 33.

قشي فاطمة الزهراء (1998)، *قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن 18 إلى منتصف القرن 19 م)*، دكتوراه دولة، قسم التاريخ، جامعة تونس.

مجموعة مؤلفين (2008)، معجم *مصطلحات الإباضية*، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة- سلطنة عمان.

مكتبة الشيخ عمي سعيد بغرداية (م. م. ش. ع. س.)، الخزانة العامة، الوثيقة رقم: 300 (د.غ. 94): "رسالة جماعة بني مزاب إلى الداي علي (ق12هـ)".

مكتبة حواش عبد الرحمان (م.ح.ع.)، الملف رقم 1344: اتفاق أهل غرداية، أواخر جمادى سنة 1211هـ (1796).

ناصر بالحاج، (2018)، *النظم والقوانين العرفية بوادي مزاب في الفترة الحديثة، فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر الهجريين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين*، جمعية التراث، القرارة-غرداية-الجزائر.

ناصر بالحاج، (2015)، "التطورات التاريخية للعشيرة في مجتمع وادي مزاب"، *مجلة نقد* Naqd، عدد نوفمبر 2015.

Salah Bendrissou (2016), Création des tribunaux ibadites en Algérie pendant l'époque coloniale, *مجلة الحياة*, العدد20, pp 345-346.

Cherifi Brahim, Etude d'anthropologie historique et culturelle sur le Mzab, Thèse pour le doctorat d'anthropologie, Université Paris-VIII Vincennes-Saint-Denis, Novembre 2003.

Cour A. (1919), « Constantine en 1802 d'âpres une chanson du cheikh Belqacem Er-Rahmouni El-Haddad », *Revue Africaine*, N°60.

Masqueray Emile (1878), *Chroniques d'Abou Zakaria*, Imprimerie de l'association ouvrière v. Aillaud et c, Alger.

Shaw Tomas (1830), *Voyage dans la régence d'Alger*, Marlin Editeur, Paris.

Subdivision de Médéa- Cercle de Ghardaïa (1883), *Kanouns des villes du M'Zab*.